Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 5, Supplement 1, 2023

Deanship of Scientific Research

The Rise of Informal Intergovernmental Organizations in the Field of International Relations: The Case of BRICS

Nourane Cherif Mourad *

National Center for Social and Criminological Research, Giza, Arab Republic of Egypt.

Received: 10/4/2022
Revised: 4/10/2022
Accepted: 13/11/2022
Published: 30/10/2023

* *Corresponding author:*
nourane54@gmail.com

Citation: Mourad , N. C. . (2023). The Rise of Informal Intergovernmental Organizations in the Field of International Relations: The Case of BRICS. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(5), 510–522. https://doi.org/10.35516/hum.v50i5.1000

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to clarify the concept of Informal Intergovernmental Organizations (IIGOs) in international relations, focusing on BRICS as an example. We investigate why BRICS is classified as an IIGO, its key features, and explore explanations using critical international relations theories.

Methods: To answer these questions, the study depends on a descriptive analytical approach by studying a set of theoretical literature reviews about the international organization in general, and IIGOs in particular. In addition, the paper adopts the case study approach by concentrating on the BRICS as a model of IIGOs.

Results: The study highlighted that the BRICS bloc fulfills the aspects to be classified as an IIGO. For example, the BRICS membership is limited to states that are gathered around a common goal without a legally binding agreement, and it lacks many institutional aspects such as the presence of a general secretariat. In addition, the study shows the existence of a positive correlation between the emergence of IIGOs and the nature of change in the international system after the end of the Cold War.

Conclusions: There is a growing interest in IIGOs in world politics since the last decade of the 20th century. The study recommends considering the IIGOs as a complement to the FIGOs, in addition of being a substitute to them.

Keywords: International relations, international organizations, formal intergovernmental organizations, soft organizations, informal intergovernmental organizations, BRICS.

صعود المنظمات الحكومية غير الرسمية في مجال العلاقات الدولية: البريكس نموذجًا

نوران شريف مراد*

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الجيزة، جمهورية مصر العربية.

ملخّص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على تعريف المنظمات الحكومية غير الرسمية في حقل العلاقات الدولية، فضلًا عن استعراض سماتها الأساسية وآليات عملها. وفي هذا الصدد، سوف يتم التركيز على البريكس كنموذج للمنظمات الحكومية غير الرسمية في هيكل التنظيم الدولي. وبناء على ذلك، انطلقت الدراسة من سؤال بحثي مفاده: لماذا يجري تصنيف البريكس كمنظمة حكومية غير رسمية؟ وما المقصود بهذا النمط من المنظمات؟ وكيف يمكن تفسير ذلك في ضوء افتراضات النظريات النقدية في العلاقات الدولية؟

المنهجية: في سبيل الإجابة عن التساؤلات السابقة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة مجموعة من الأدبيات النظرية المتعلقة بالتنظيم الدولي عمومًا، والمنظمات الحكومية غير الرسمية بصفة خاصة. كما تبنت الدراسة منهج دراسة الحالة، وفي هذا السياق جرى التركيز على البريكس كنموذج للمنظمات الحكومية غير الرسمية في هيكل التنظيم الدولي .

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن مجموعة البريكس تستوفي مختلف السمات التي تجعل منها منظمة حكومية غير رسمية على الساحة الدولية؛ حيث تقتصر عضويتها على الدول التي تلتف حول غاية مشتركة ترنو الى تحقيقها دون وجود إطار قانوني ملزم. كما يغيب الطابع المؤسسي عن المنظمة؛ حيث تفتقر لوجود أمانة عامة على سبيل المثال. كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباطية إيجابية ما بين بروز دور المنظمات الحكومية غير الرسمية من ناحية، وطبيعة التغير في النظام الدولي السائد منذ نهاية الحرب الباردة .

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى تصاعد الاهتمام بدور المنظمات الحكومية غير الرسمية في السياسة الدولية منذ العقد الأخير من القرن الماضي. وأوصت الدراسة بأهمية عدّ المنظمات الحكومية غير الرسمية كمكمل لنظيرتها الرسمية الى جانب كونها بديلًا لها.

الكلمات الدالة: العلاقات الدولية، التنظيم الدولي، المنظمات الحكومية الرسمية، المنظمات المرنة، المنظمات الحكومية غير الرسمية، البريكس.

المقدمة

تواكب مع تصاعد ظاهرة العولمة في أعقاب نهاية الحرب الباردة العديد من التغيرات الجذرية على هيكل التنظيم الدولي. فخلال القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين، كان التعاون ما بين الدول قائمًا على التنظيمات الدولية ذات الطابع الرسمي. الا أنه ابتداءً من ثمانينات القرن الماضي، بدأت الدول في تبنى أشكال أخرى من التعاون ذات طابع غير رسمي لتنظيم تفاعلاتها في ظل ما يواجه العالم من أزمات.

في هذا السياق، اتجهت العديد من الدول الى تنظيم تفاعلاتها عبر المنظمات الحكومية غير الرسمية Informal Intergovernmental Organizations IIGOs، التي بدا أنها توفر العديد من المزايا للدول الأعضاء. وعلى الرغم من ذلك، لم يخضع هذا المفهوم للتحليل النظري المتعمق كالذي خضعت له المنظمات ذات الطابع الرسمي، الأمر الذي يوضح أهمية إلقاء الضوء على ذلك النمط من المنظمات.

في هذا الإطار، تنامى عدد المنظمات الحكومية غير الرسمية من 28 منظمة في عام 1990، الى نحو 88 منظمة في عام 2014، بمعدل نمو بلغ نحو 216% (Westerwinter, 2016). ولقد تزامن نمو المنظمات الحكومية غير الرسمية مع تراجع نمو المنظمات الحكومية الرسمية Formal intergovernmental organizations FIGOs، تلك المنظمات التي شهدت نموًا كبيرًا خاصة خلال الفترة من عام 1950 وحتى النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. ومن ثم، برزت أدوار المنظمات الحكومية غير الرسمية في العديد من المجالات منذ تسعينات القرن الماضي.

ولا تعنى صفة غير الرسمية أن هذه المنظمات تقع على هامش النظام الدولي، بل على العكس من ذلك، فهذه التنظيمات غير الرسمية كثيرًا ما تكون شديدة الانغماس في القضايا المحورية على الساحة العالمية. ولعل أبرز مثال على ذلك مجموعة دول العشرين G20، ومجموعة السبعG7 ، حيث تتزايد أهميتها على الساحة الدولية يومًا بعد يوم. ويلجأ اليها صناع السياسات العالمية من أجل مناقشة التحديات المالية العالمية الكبرى، ويحرص رؤساء الدول الكبرى على حضور ما تبرمه من قمم (Vabulas, 2011).

في هذه الدراسة، سوف يتم التركيز على مفهوم المنظمات الحكومية غير الرسمية؛ من حيث تعريف تلك المنظمات، والتعرف على سماتها، ومكانتها في هيكل التنظيم الدولي، وبيان العلاقة بينها وبين المنظمات الحكومية الرسمية في العلاقات الدولية. وأخيرًا، محاولة تطبيق مفهوم المنظمات الحكومية غير الرسمية على مجموعة البريكس، واختبار مدى انتماء البريكس لمصاف المنظمات الحكومية غير الرسمية في العلاقات الدولية.

أولًا: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة

تتمثل المشكلة البحثية في تحليل مكانة المنظمات الحكومية غير الرسمية في هيكل التنظيم الدولي في ضوء مقولات وافتراضات نظريات العلاقات الدولية النقدية، بما يسمح بتفسير أبعاد تلك المكانة، وذلك بالتطبيق على مجموعة البريكس. ويمكن بلورة المشكلة البحثية للدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: لماذا يتم تصنيف البريكس كمنظمة حكومية غير رسمية؟ وما المقصود بهذا النمط من المنظمات؟ وكيف يمكن تفسير ذلك في ضوء افتراضات النظريات النقدية في العلاقات الدولية؟

وفي ما يتعلق بتساؤلات الدراسة، ينبثق عن التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تغطى أبعاد المشكلة البحثية، وذلك على النحو التالي:

- كيف تحلل النظريات النقدية في مجال العلاقات الدولية صعود المنظمات الحكومية غير الرسمية على الصعيد الدولي؟
- ما المقصود بالمنظمات الحكومية غير الرسمية؟
- ما هي أبعاد مفهوم المنظمات الحكومية غير الرسمية؟
- ما أهم سمات المنظمات الحكومية غير الرسمية؟
- ما المقصود بالبريكس؟ ولماذا تكتسب تلك المجموعة أهمية متزايدة على الساحة الدولية؟
- لماذا تصنف البريكس كمنظمة حكومية غير رسمية؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

على الصعيد النظري، تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في كونها تلقى الضوء على مفهوم قلما يتم استعراض أبعاده في أدبيات العلوم السياسية العربية؛ الا وهو مفهوم "المنظمات الحكومية غير الرسمية في العلاقات الدولية". ومن ثم، قد تفيد الدراسة الباحثين في حقل العلاقات الدولية للنظر في سياق معرفي مهم يرتبط بالتنظيم الدولي ونظريات العلاقات الدولية غير التقليدية، بما يساهم في إجراء مزيد من الأبحاث المتعمقة حول الموضوع. أما على الصعيد العملي، تساعد الدراسة في تعرُّف البريكس ككيان غير رسمي أحرز العديد من النجاحات على ساحة العلاقات الدولية. كما تساهم في بحث الى أي مدى يمكن القول أن البريكس أو المنظمات غير الرسمية بصفة عامة تمثل وحدة تحليل متماسكة في العلاقات الدولية.

ثالثًا: افتراضات الدراسة

للإجابة عن التساؤلات التي تطرحها الدراسة، تفترض الدراسة بصورة أساسية أن هناك علاقة ارتباطية بين بروز دور المنظمات الحكومية غير الرسمية، وبين طبيعة التغير في النظام الدولي السائد في أعقاب الحرب الباردة.

رابعًا: الدراسات السابقة

على ضوء الدراسات السابقة، تمت صياغة المشكلة البحثية، وتحديد الإطار النظري، ومن خلال مطالعة الدراسات السابقة حول الموضوع، يتبين وجود العديد من الأكاديميين الذين ركزوا على المنظمات الحكومية في سياق التنظيم الدولي سواء كانت رسمية أو غير رسمية، لعل أبرزهم Felicity Vabulas الذي اهتم عبر العديد من الدراسات بتعريف المنظمات غير الرسمية وبيان سماتها المختلفة (Vabulas, 2014; Vabulas, 2011; Vabulas, 2020) وعلى النحو ذاته، أهتم بذلك الموضوع كل من Duncan Snidal، و Kenneth Abbott (Abbott, 2000; Westerwinter 2016) ، و Oliver Westerwinter، وThomas Biersteker، و Benjamin Faude (Westerwinter, 2021) . كما يتبين وجود العديد من الدراسات التي ركزت على الجانب المؤسسي للبريكس، منها على سبيل المثال دراسات كل من Andrew F.Cooper، و Asif B.Farooq، و Lucia Scaffardi (Cooper, 2013) ، حيث اتفقت هذه الدراسات على أنه ينبغي أخذ مجموعة البريكس على محمل الجد، حيث أنها تعبر عن كيان جديد صاعد على الساحة الدولية له العديد من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات تأثير كبير على توازن القوى. كما أهتم مجموعة من الأكاديميين بالقدرات المادية للبريكس، وخاصة في المجال الصحي، سواء كانت موارد بشرية، أو مساعدات مالية في مجال التنمية، أو البحث والابتكار في المجال الطبي، ومنهم Sridhar Venkatapuram، و Miloud Kaddar، و Julie Milstien، و Sarah Schmitt (Kaddar, 2014; Venkatapuram, 2012). كما ركزت دراسات أخرى على الجانب الفكري للبريكس، لعل أبرزها دراسات؛Kent Buse ، Andrew Harmer ، و Kirton John (Buse, 2018) و Zaki Laidi (Laidi, 2011).

يتضح مما سبق وجود العديد من الدراسات السابقة التي ركزت على أنماط التنظيم الدولي من الناحية النظرية، ودراسات أخرى تناولت مجموعة البريكس ككيان صاعد على الساحة الدولية. وفى هذا السياق، يتمثل الاسهام الذي سوف تقدمه الدراسة في الدمج ما بين الجانبين النظري والتطبيقي. حيث ستسعى الدراسة إلى استعراض جزء نظري يركز على مفهوم المنظمات الحكومية غير الرسمية وسماته ومعاييره، ومحاولة تطبيق تلك المعايير على مجموعة البريكس لاختبار مدى انتمائها للمنظمات الحكومية غير الرسمية.

خامسًا: الإطار النظري

ظلت النظريات التقليدية لعقود عدة هي المرتكز الأساسي لتفسير مختلف التحركات على ساحة العلاقات الدولية. وفى هذا السياق، برزت المنظمات الحكومية التقليدية ذات الطابع الرسمي على ساحة العلاقات الدولية، منها على سبيل المثال المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من الكيانات الرسمية.

وفي أعقاب نهاية الحرب الباردة، وما ترتب على ذلك من نهاية نظام القطبية الثنائية؛ حدث تغيير راديكالي في البيئة التي كانت الدول تبنى في سياقها مصالحها القومية من أجل أهداف السياسة الخارجية. ولقد أدى هذا التغير الهيكلي في النظام الدولي الى إيجاد ساحة سياسية جديدة للدول للتفكير في الأمن، والقوة الاقتصادية، والتنمية، والكرامة الانسانية بصور مختلفة (Ullman, 1983). فعلى سبيل المثال، كان هناك إعادة نظر في مفهوم الأمن، وبات يشمل مصادر تهديد لا تنبع بالضرورة من القوة العسكرية للدول كما كان الحال في النظريات التقليدية، بل ظهرت مصادر تهديد قد لا تكون الدولة هي مصدرها بالأساس. كما تلاشى التمييز بين الأمن العالمي والأمن القومي، الأمر الذي تجسد عبر بروز قضية الأمن الإنساني (Booth, 2008). كما طرأت العديد من التغيرات على مفهوم القوة، فإلى جانب القوة الصلبة، ظهر مفهوم القوة الناعمة، بل وبرز مفهوم القوة الذكية. ولقد تزامن مع تلك التطورات تنامى ظاهرة العولمة، وبروز فواعل جديدة من غير الدول وعلى رأسها المنظمات الحكومية غير الرسمية (Hayens, 2017).

من ثم، لم يكن من الملائم تفسير تلك التطورات من منطلق النظريات التقليدية للعلاقات الدولية. وكان من الضروري إيجاد تفسيرات جديدة تأخذ في الاعتبار ما طرأ من تطورات ومستجدات على الساحة الدولية. وكنتيجة لذلك، برزت العديد من المساعي والتحليلات التي أدت الى ظهور تفسيرات ذات طابع نقدي للعلاقات الدولية التقليدية آنذاك. ولعل من أبرز منظري ذلك الاتجاه تيودور أدورنو، وماكس هوركهايمر، وهربرت ماركيوز، وألفريد شميدت، ويورغن هابرماس، وروبرت كوكس.

تختلف النظريات النقدية عن النظريات التقليدية في كونها تركز على الأبعاد الثقافية والأخلاقية والفلسفية للعلاقات الدولية، ولا تقف حدود عملها فقط على الوصف والفهم، بل تتجاوز ذلك من خلال نقد الوضع الراهن وتقديم الافتراضات البديلة له. وتنتقد النظرية النقدية العلاقات المستندة على القسر والقوة، وبالمقابل تدعو لعلاقة مبنية على التواصل والتفاهم، ومن ثم، فهي نظريات ذات رؤية نقدية راديكالية تجاه العلاقات الدولية. كما ترى أن العلاقات بين الدول تقع تحت هيمنة الرأسمالية. وتدعو الى التحرر من الرأسمالية وإنشاء علاقات جديدة مبنية على المساواة بين الدول والكيانات الدولية.(Davies, 2014)

في إطار التفسيرات النقدية للعلاقات الدولية، برزت مجموعة البريكس التي باتت تتسم بقدر كبير من النمو الاقتصادي العالمي، وتسعى نحو عالم متعدد القطبية، وتتجه للعب دورًا رئيسيًا في تنظيم العلاقات الدولية من جديد. ولقد نشأت مجموعة البريكس في سياق عدم رضاء القوى الناشئة على نحو متزايد عن المنظمات الحكومية الرسمية، خاصة تلك التي تم تصميمها في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية. فالدول مثل البرازيل وجنوب افريقيا حاولت أن تغير الوضع المؤسسي للعديد من المنظمات التقليدية ولكن بقدر محدود من النجاح. وبما أن القوى الناشئة لم تنجح في

تغيير قواعد اللعبة في سياق المنظمات الرسمية، فإن هذه القوى الناشئة بدأت في التحول نحو تأسيس المنظمات غير الرسمية كبديل للمنظمات الرسمية المستقرة في النظام الدولي.

وعلى الرغم من وجود اختلافات ما بين أعضاء البريكس من حيث نظمها السياسية وهياكلها الاقتصادية وايديولوجيتها، الا انها تتبنى مشروع سياسي مشترك على مستوى الخطاب السياسي والممارسة، الا وهو معارضة الهيمنة. جدير بالذكر أنه على مدار أعوام عدة، كانت فكرة الهيمنة محط اهتمام وتحليل منظري النظرية النقدية.(Worth, 2015) مما سبق، يتضح أن الاتجاه النقدي في العلاقات الدولية هو الأقدر على تفسير تحركات المنظمات الحكومية غير الرسمية على الساحة الدولية.

سادسًا: منهجية الدراسة

يحتاج البحث في العلوم السياسية إلى أكثر من منهج علمي لضمان جودة ما سوف يتم التوصل اليه من نتائج. وفى هذا الصدد، سوف تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال استعراض مجموعة من المعلومات والبيانات المرتبطة بواقع التنظيم الدولي عمومًا، والمنظمات الحكومية غير الرسمية بصفة خاصة. ومحاولة نقد المعلومات والبيانات، والخروج بمفاهيم واضحة، حيث سيتم تحليل مدى إمكانية تطبيق سمات المنظمات الحكومية غير الرسمية على مجموعة البريكس. كما ستتبنى الدراسة منهج دراسة الحالة، حيث سيتم التركيز على مجموعة البريكس كأحد صور المنظمات الحكومية غير الرسمية.

1. مفهوم المنظمات الحكومية غير الرسمية في العلاقات الدولية

يضم التنظيم الدولي فرعين رئيسيين من أشكال التنظيمات الدولية في مجال العلاقات الدولية، الا وهما "المنظمات الرسمية" Formal organizations و"المنظمات غير الرسمية".Informal organizations

وتندرج المنظمات الحكومية غير الرسمية IIGOs في السياق الأوسع للمنظمات غير الرسمية التي تتسم بقدر كبير من المرونة، حيث يطلق عليها أيضًا المنظمات المرنة Soft Organizations.

وفى حقيقة الأمر، يتضمن هيكل التنظيم الدولي مجموعة من التنظيمات ذات درجات مختلفة من الرسمية. حيث تقع المنظمات الحكومية غير الرسمية في مكانة وسط في هيكل التنظيم الدولي ما بين أشكال التنظيم الدولي شديدة الرسمية والأشكال الأخرى شديدة الفوضوية.

1.1. تعريف المنظمات الحكومية الرسمية

بداية، سوف تقوم الدراسة بإلقاء الضوء على مفهوم المنظمات الحكومية الرسمية، بما يساهم في توضيح مفهوم المنظمات الحكومية غير الرسمية في العلاقات الدولية. حيث تعدُّ المنظمات الحكومية الرسمية Formal Intergovernmental Organizations (FIGOs) هي تلك الترتيبات التي تقوم ما بين الدول وبعضها البعض، وتكتسب صفة الرسمية والشرعية والمشروعية، وذلك عبر ميثاق أو اتفاقية دولية. كما تتمتع المنظمات الرسمية بوجود سكرتارية دائمة (أمانة دائمة)، وفريق عمل، ومقرات قيادة ومقر قيادة رئيسي، وبدرجات متفاوتة من الاستقلالية. كما تقوم الدول بالانضمام الى هذه المنظمة ذات الطابع الرسمي عبر التصديق على معاهدة أساسية. ويسود تحركات هذه المنظمات قدر من البيروقراطية التي تدير تحركاتها واجتماعاتها المختلفة (Vabulas, 2020). وتعدُّ لجنة الراين Rhine Commission التي تم إنشاؤها مطلع القرن التاسع عشر أول منظمة تنطبق عليها سمات المنظمات الحكومية الرسمية (Vabulas, 2011).

1.2. تعريف المنظمات الحكومية غير الرسمية

في عام 1815، تم إنشاء أول منظمة حكومية غير رسمية، الا وهي وفاق أوروبا Concert of Europe بهدف إدارة تداعيات الحروب النابليونية Napoleonic Wars. وتلي ذلك إنشاء العديد من المنظمات الحكومية غير الرسمية، حيث أنشأت الدول أكثر من 140 منظمة غير رسمية لمعالجة المشكلات الدولية المهمة. وفى هذا السياق، على الرغم من وجود العديد من المساعي البحثية والتكهنات النظرية من جانب الباحثين حول المنظمات غير الرسمية في سياق العلاقات الدولية، الا أن هذه الجهود لم تركز على دراسة المنظمات غير الرسمية بصورة ديناميكية في ظل التفاعلات التي تحدث على ساحة العلاقات الدولية وكشكل من أشكال التعاون الدولى (Vabulas, 2020).

فى حقيقة الأمر، أدت الأحداث النابليونية الى تشجيع الدول على تنظيم علاقاتها بطرق جديدة. وكمثال، بدأت الدول تفكر في إنشاء المنظمات الحكومية غير الرسمية لتنظيم علاقتها في هذا السياق. ولقد أدى اجتماع رامبوييه Rambouillet meeting الذي عقد في فرنسا عام 1975 على خلفية أول أزمة نفطية عالمية الى إعطاء دفعة للتنظيم غير الرسمي. حيث مهد الطريق لتأسيس العديد من المجموعات غير الرسمية، كمجموعة الدول السبع G7.

في ما يتعلق بتعريف المنظمات الحكومية غير الرسميةIIGOs، فيمكن القول أنها منظمات تضم مجموعة من الدول الأعضاء التي تتشارك في مجموعة من التوقعات المشتركة حول عدد من الأهداف، ولا يربط هذه الدول أي اتفاقيات ملزمة. وتقوم الدول الأعضاء بعقد اجتماعات منتظمة لفحص القضايا والإشكاليات ذات الاهتمام المشترك، تلك الاجتماعات التي تضم ممثلي الدول رفيعي المستوى، الا أنها تفتقر لوجود سكرتارية مستقلة (أمانة عامة)، أو أي طابع مؤسسي كالمقرات أو وجود الموظفين الدائمين، ولا تتأسس المنظمات غير الرسمية عبر التصديق على معاهدة دولية على غرار المنظمات الحكومية الرسمية. ومن ثم، تسمح هذه المنظمات للدول بتنظيم ذاتها دوليًا دون التضحية باستقلالها لصالح كيان فوق وطني.(Vabulas, 2020)

في سنواتها الأولى، كانت لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS، مثالا جيدًا للمنظمات الحكومية غير الرسمية فالدول تتشارك في هدف مشترك يتمثل في التعاون في مجال الرقابة والإشراف المصرفي، الا أنها على الرغم من ذلك، لم تقم بتقنين اتفاقها بموجب القانون الدولي. ومن الأمثلة الأخرى؛ مبادرة أمن الانتشار، ومجلس أوروبا Concert of Europe، ومجموعة موردي المواد النووية Nuclear Suppliers Group، ونادى باريس Paris Club ، ومجموعة كيرنز Cairns Group ، ومجموعة صندوق التنمية Development Box Group ، ومجموعة G33، التي تم استغلالها لإدخال تغييرات على الترتيبات والاتفاقيات الزراعية والتجارية التي كان من الصعب أن تتحقق من خلال منظمة التجارة العالمية. كما تم استخدام منظمات غير رسمية أخرى مثل تحالف الدول الجزرية الصغيرة، ومجموعة قرطاجة لتجاوز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وبروتوكول كيوتو. وفى هذه التحركات، تجد القوى الصغرى والمتوسطة القوة العددية لمتابعة مصالحها وحماية اقتصادها (Vabulas, 2014).

في سياق المنظمات الحكومية غير الرسمية، تتضح العديد من التفاوتات، فهذه المنظمات تتدرج من الناحية المؤسسية (درجة المؤسسية)، فهناك منظمات غير رسمية تتمتع بقدر أقل من المؤسسية، فعلى سبيل المثال، قد لا يكون لديها توقعات محددة أو نظام عضوية محدد. في حين بعض المنظمات غير الرسمية الأخرى تتمتع بطابع أكثر رسمية، فنجدها مثلًا لديها صورة من صور الأمانة العامة الأولية البسيطة، إلا أنها لا ترتقي الى درجة الرسمية التي تتمتع بها المنظمات الحكومية الرسمية. وتعدُّ مجموعة السبع G7 مثالًا جيدًا في هذا السياق، حيث تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية، بل تكاد تكون أعلى درجة مؤسسية في سياق المنظمات غير الرسمية، حيث تتضمن اجتماعات القمة إجراءات منسقة للغاية الا أن تلك الرسمية لا تجعلها ترقى لمصاف المنظمات الحكومية الرسمية، ولا تستوفى شروط المنظمات الحكومية الرسمية ولا تلبى معايير الانضمام لها .(Vabulas, 2011) ومما سبق، يتضح أن مفهوم المنظمات الحكومية غير الرسمية يتضمن مجموعة من الأبعاد. في ما يلي، يتم استعراض كل بعد بصورة أكثر تفصيلًا لمزيد من الفهم للجوانب المختلفة لهذا المفهوم:

1.2.1.التوقعات المشتركة حول الأهداف

يتشارك أعضاء المنظمات الحكومية غير الرسمية في مجموعة من التوقعات حول الهدف الذي يجعلهم يجتمعون سويًا، فبدلاً من عقد اتفاق معلن وملزم، يكفي أن يكون ما بين الدول الأعضاء "تفاهم ما"، بمعنى وجود هدف وغرض ما يجتمع حوله الأعضاء. وتتسم هذه التوقعات المشتركة بكونها تتمتع بالمرونة التي تشجع الدول على الانضمام لتلك المنظمات غير الرسمية بدلًا من الانخراط في منظمات رسمية تفرض مزيدًا من الالتزامات (Vabulas, 2011).

في إطار المنظمات الحكومية غير الرسمية، تقوم الدول الأعضاء بالتعبير عن أهدافهم المشتركة التي يتبنوها عبر العديد من الوسائل والآليات على نحو صريح؛ منها على سبيل المثال البيانات الصحفية والبيانات المشتركة، ومذكرات التفاهم، والتصريحات والإعلانات، الا أنها لا تكون موثقة في القانون الدولي.(Vabulas, 2020) وعلى النقيض من ذلك، تقوم المنظمات الحكومية الرسمية بتأكيد توقعاتها المشتركة عبر ابرام المعاهدات القانونية الرسمية.

1.2.2.مجموعة من الدول الأعضاء

تكون الدول هي الأعضاء الأساسية في المنظمات غير الرسمية، وقد تضم أعضاء من غير الدول كمراقبين. الا أنه في جميع الأحوال، تظل الدول هي الطرف الأساسي الذي يلعب الدور المحوري في المنظمة. وتختلف متطلبات الانضمام الى هذه المنظمات، فالبعض منها يكون لديها متطلبات صارمة في الانضمام، وعلى الجانب الآخر، قد نجد منظمات أخرى لديها معايير فضفاضة وأكثر تساهلًا.

وتستند هذه المنظمات إلى العديد من الأسس التصنيفية، فهناك مثلًا منظمات تقوم على أساس جغرافي، وهناك منظمات أخرى تقوم على أساس موضوعي. فعلى سبيل المثال، نجد أن نادى باريس يعدُّ مثالًا للمنظمة الحكومية غير الرسمية، التي يكون لديها أعضاء دائمين يركزون على مجالات موضوعية معينة. فنادى باريس ليس سوى مجموعة غير رسمية من الدائنين الرسميين، الذين يساعدون الدول المدينه التي لديها صعوبات في السداد، وذلك عبر إعادة جدولة أو تخفيض التزامات الديون. نذكر مثال آخر لمجموعة من الدول القائمة على أساس جغرافي؛ الا وهي تحالف الدول

الجزرية الصغيرة AOSIN. حيث ترتبط هذه الدول بصورة غير رسمية على أساس جغرافي. فالدول في هذا التحالف هي مجموعة من الدول الساحلية المنخفضة والجزر الصغيرة، التي تحاول أن تقوم بتوحيد أصواتها لمعالجة قضايا الاحتباس الحراري.

في إطار المنظمات الحكومية غير الرسمية، يكون هناك مشاركة رفيعة المستوى من جانب رؤساء الحكومات أو السفراء أو الوزراء، الذين يمتلكون سلطة تقديم التزامات سياسية نيابة عن دولهم .(Vabulas, 2020) وفى حقيقة الأمر، إن النظر الى طبيعة الأطراف التي تتمتع بعضوية المنظمة، يعدُّ أحد العناصر الأساسية لتعرُّف مكانة المنظمة في هيكل التنظيم الدولي.(Koremenos, 2001)

1.2.3.اجتماعات دورية منتظمة دون أمانة عامة (سكرتارية) مستقلة

في ما يتعلق بالسمة التعريفية الثالثة، تعقد المنظمات الحكومية غير الرسمية اجتماعات متكررة ولكن دون إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي عليها، حيث تفتقر هذه المنظمات لوجود أمانة عامة مستقلة، كما تفتقر لوجود مقرات ثابتة على غرار المنظمات الحكومية الرسمية.

في حقيقة الأمر، تكفل هذه المرونة قدرة المنظمات الحكومية غير الرسمية على تجنب مواجهة العقبات المرتبطة بالبيروقراطية. الا أن هذا لا يمنع وجود بعض الترتيبات التنظيمية الدنيا التي غالبًا ما تكون ضرورية لأداء بعض المهام الإدارية، كتنظيم الاجتماعات، ويكون الهدف منها إجراء المناقشات حول الاهتمامات والمخاوف المشتركة، وتشارك المعلومات، وبناء التوافقات، والاتفاق حول التحركات المشتركة. وقد يتخذ العمل المشترك في هذا السياق العديد من الأشكال؛ فقد يتم الاتفاق على التصرف بنحو محدد حيال قضية أو إشكالية معينة، أو الاتفاق على قاعدة غير رسمية من أجل توجيه التحركات المستقبلية نحوها، أو قد يتقرر عدم القيام بأي تحركات مشتركة. وتتسم تفاعلات المنظمات الحكومية غير الرسمية بكونها تختلف عن نظيرتها الرسمية، تلك الأخيرة التي تتسم بكونها أكثر مؤسسية، وتنظمها أمانة دائمة.

بالإضافة الى المقابلات السنوية، تقوم المنظمات الرسمية بعقد العديد من الجلسات في إطار السكرتارية (الأمانة العامة) لمناقشة العديد من الموضوعات الطارئة. وفى واقع الأمر، تتضمن تلك اللقاءات مناقشات وموضوعات أكثر كثافة من تلك التي يتم عقدها في المنظمات غير الرسمية بصورة سنوية. وفي ما يتعلق بلقاءات المنظمات الحكومية غير الرسمية، فإن بعض المنظمات غير الرسمية تقوم بعقد اجتماعات في أماكن بالتناوب يحددها رئيس المنظمة.

في سياق المنظمات غير الرسمية، من الممكن أن يتم عقد الاجتماعات بالطلب، ووفقًا للحاجة حينما يطرأ موضوعًا محددًا في المستقبل يحتاج إلى الاجتماع والنقاش. فعلى سبيل المثال، تسعى مجموعة موردي المواد النووية The nuclear suppliers group الى المساهمة في منع انتشار الأسلحة النووية وذلك من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية للصادرات النووية والصادرات ذات الصلة بالمجال النووي. وفى هذا السياق، يجتمع الـ 48 عضو بصورة سنوية في جلسة عامة. الا أن هذا لا ينفى أنه في كثير من الأحيان الأخرى يتم عقد اجتماعات طارئة اعتمادًا على الاحتياجات المحددة لتبادل المعلومات. وتساعد الاجتماعات المتكررة وجهًا لوجه في إنشاء توازنات طويلة المدى، حيث أنها تؤدى الى تعزيز الألفة بين الأعضاء وإرساء دعائم الثقة المتبادلة التي قد تكون ذات أهمية كبيرة خاصة في حالات الأزمات (Vabulas, 2011).

ومما سبق، يمكن القول إن المنظمات غير الرسمية هي بمثابة الكيان الذي لا يوجد أي رابط رسمي ما بين الأعضاء فيه، الا ان هذا لا ينفى إمكانية اتفاق الدول الأعضاء حول موقف موحد واضح، دون وجود أطر قانونية حاكمة للمنظمة.

2. سمات وآليات عمل المنظمات الحكومية غير الرسمية

تثور العديد من التساؤلات حول الأسباب التي تدفع الدول لتأسيس المنظمات الحكومية غير الرسمية بدلًا من الانضمام الى المنظمات الحكومية الرسمية القائمة بالفعل في إطار العلاقات الدولية. وفى حقيقة الأمر، يمكن تفسير ذلك بكون العمل من خلال المنظمات غير الرسمية ينطوي على العديد من المميزات بالنسبة للدول. ومن ثم، قد تكون المنظمات غير الرسمية مكملة للمنظمات الرسمية أو بديلة عنها. وتجرى الدول اختيارها ما بين أنماط المنظمات المختلفة بما يحقق مصالحها الاستراتيجية (Vabulas, 2011).

وبصفة خاصة، ينطوي العمل الدولي عبر المنظمات الحكومية غير الرسمية على مجموعة من السمات ذات الطابع الإيجابي، وذلك على النحو التالي:

2.1. الاحتفاظ بالمرونة والتحرك السريع في ظل حالات عدم اليقين

السياسة الدولية هي أمر مرن، ومجالات القضايا المختلفة بإمكانها أن تتغير، فقوة الدول على سبيل المثال بإمكانها أن تنحصر أو أن تزداد، كما أن الأزمات الدولية التي تطرأ من الممكن أن تكون أكثر تعقيدًا حينما تكون البنى الرسمية التي وقعت عليها الدول ليست ذات فعالية. وخلال فترات عدم الوضوح تلك، فإن المنظمات الرسمية تكون أقل جاذبية لبعض الدول، ومن ثم، تقوم الدول بالبحث عن اختيارات بديلة مكملة للمنظمات الحكومية الرسمية. كما أنه عندما ينشأ تحول في توزيع القوى، أو عندما تكون هناك حالة عدم يقين في ما يتعلق بالعلاقات الدولية، فإن الدول الأقل قوة

بإمكانها أن تقوم باللجوء الى المنظمات غير الرسمية كساحة لمحاولة التأقلم مع الأوضاع الجديدة والتكييف مع النتائج غير المتوقعة في ظل تطور الظروف المحلية والدولية. ومن ثم ضمان الاستدامة والبقاء في هيكل التنظيم الدولي (Abbott, 2000).

ويمكن تفسير هذا الأمر بأن قيام الدول بإجراء المفاوضات في سياق المنظمات الحكومية غير الرسمية يفرض قيود وأعباء أقل على الأعضاء. فالدول في هذا السياق لن تكون مجبرة على التنبؤ بمستقبل دول العالم وشكل النظام الدولي المستقبلي قبل إجراء أي تحرك، كما لن يكون عليها أن تقلق بشأن البنود النهائية للاتفاقيات (Kermenos, 2001).

بالإضافة لذلك، يمكن أن تلجأ الدول للمنظمات غير الرسمية حينما لا تكون في حاجة لقدر كبير من التحديد أو للدقة العالية (Westerwinter, 2016). وتوفر تلك المرونة العديد من الامتيازات للدول التي تجد صعوبة في الالتزام بما تفرضه المنظمات الحكومية الأكثر رسمية وصرامة في العلاقات الدولية (Abbott, 2000). وكمثال على ذلك، يمكن أن نذكر منتدى السلامة الكيميائية IFCS، حيث يلعب هذا المنتدى دورًا فريدًا متعدد الأوجه كمنظمة تتمتع بالمرونة، والانفتاح، وكساحة فيها قدر من الشفافية لممارسة العصف الذهني، وبناء الجسور ما بين الحكومات دون التقييد ببنود وقواعد ملزمة (Vabulas, 2011).

2.2. كفالة مزيد من التحكم في تدفق المعلومات

إن الطبيعة غير الرسمية لتلك المنظمات تسمح للدول بتحكم أفضل في تنظيم تدفق المعلومات للأطراف الخارجية. ففي بعض الأحيان، تلجأ الدول الى المنظمات غير الرسمية من أجل إحكام سيطرتها على المعلومات، خاصة وأن الدول تكون غير مجبرة على صياغة آليات للشفافية، نظرًا إلى أنه لا تنطبق عليها قواعد الشفافية الرسمية، مما يسمح للأعضاء بالحفاظ على السرية في ما بينهم (Vabulas, 2014)، الأمر الذي يساهم في تجنب أي معارضة محتملة من جانب الأطراف الخارجية. ويمكن الإشارة في هذا السياق الى نادى بيرن السري The secret Club de Berne، فهو يعدُّ بمثابة منظمة غير رسمية تضم مجموعة من الحكومات، وتأسست في بيرن عام 1971 بهدف السماح بتبادل المعلومات السرية حول الإرهاب، على أن يتم تبادلها ما بين الاستخبارات من ناحية ووكالات الأمن التابعة للدول الغربية (وخاصة التابعة للاتحاد الأوروبي فقط). واليوم، نجد أن هذا النادي الخاص يشمل الوكالات الاستخباراتية التابعة لعدد من الدول الأوروبية والغربية. وفى حقيقة الأمر، فإن النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمة، وقيادتها، وأسسها القانونية تظل أمرًا "غاية في السرية" (Vabulas, 2011).

ومن ثم، تلائم المنظمات غير الرسمية التعامل مع القضايا الأمنية بصورة خاصة، التي في سياقها، ترغب الدول الأعضاء في الحفاظ على سرية المداولات والمناقشات التي تجرى حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. حيث تجرى مناقشات حول العديد من الموضوعات الحساسة كالطاقة النووية على سبيل المثال، وتساهم السرية في الحفاظ على المعلومات من التسرب للجهات المارقة. وخاصة وأن المنظمات الحكومية غير الرسمية تتجاوز متطلبات الشفافية التي تفرضها المنظمات الحكومية الرسمية.

وعلى الجانب الأخر، بإمكان الدول أن تقوم باستخدام المنظمات غير الرسمية كمنتدى للشفافية، وكآلية لتوفير مزيد من المعلومات للأطراف الخارجية. حيث تكفل طبيعة المنظمات الحكومية غير الرسمية تبادل المعلومات على نحو أسهل وأسرع، خاصة في حالات الأزمات، مما يساعد على التحرك السريع دون التقييد بالإجراءات الرسمية. ففي حالات الطوارئ، من الممكن أن تمثل المنظمات الحكومية الرسمية عبء لما تفرضه من بيروقراطية لا تتماشى وأوقات الأزمات.(Vabulas, 2014) ومن ثم، نكفل المنظمات غير الرسمية ساحة للتحرر من المركزية البيروقراطية في إطار المنظمات الرسمية، مما يساعد الدول على تقليل التكاليف، والتحرك بسلاسة دون قيود الهيكل الجامد.

2.3. تكبد تكاليف سيادية أقل والحفاظ على سيادة الدول

يتم تكبد تكاليف سيادية أقل عندما لا تقوم الدول بتفويض سلطتها لأمانة منظمة حكومية رسمية، حيث تستند المنظمات الرسمية الى اتفاقيات ملزمة قانونيا في إطار العلاقات الدولية. ومن ثم، تساعد المنظمات غير الرسمية الدول على بلوغ التوازن بين القيام بتحركات جماعية على الساحة الدولية والحفاظ على قدر من الاستقلالية في الوقت ذاته (Abbott, 2000). فحينما تكون الترتيبات مرنة، لا يتم خلق ارتباطات ملزمة، الأمر الذي يساهم في تجنب أي معارضة محتملة. ومن ثم، تكون تكاليف المفاوضات منخفضة الى حد كبير.

فالدول تكون حساسة على نحو خاص لتكاليف السيادة في إطار القضايا التي تتعلق بإشكالية الأمن. حيث تفضل العديد من الدول السعي لتحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، دون تقديم تعهدات ملزمة قانونًا، الأمر الذي يمكن تحقيقه في سياق المنظمات غير الرسمية. حيث تتمكن الدول الأعضاء من التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة مع ضمان حمايتها وسيادتها واستقلاليتها. ونذكر في هذا السياق منظمة شنغهاي الدولية، التي تضم كل من الصين وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان، وأوزبكستان وتهتم بقضية الأمن داخل وخارج حدود الدول الأعضاء. ويناسب ذلك الطابع غير الرسمي المجموعة، حيث أن التباينات المتواجدة ما بين الأعضاء، والنزاعات الحدودية التاريخية ما بينهم، تمنع إيجاد التزامات رسمية.

ولقد أدى الهيكل التنظيمي غير الرسمي للمنظمة الى تحقيق إنجازات غاية في الأهمية بما في ذلك تسوية النزاعات الحدودية، وإدخال تدابير بناء الثقة، ومكافحة الإرهاب ومكافحة تهريب المخدرات (Vabulas, 2020).

2.4. مزيد من الفاعلية في التعامل مع قضايا السياسات العليا

يتم إنشاء المنظمات الحكومية غير الرسمية على نحو متزايد كنتيجة لفاعليتها في التعامل مع القضايا العالمية الحرجة كقضايا الأسلحة النووية، والأزمات المالية، والسلام والحرب، والأمن. فعلى الرغم من تواجد العديد من المنظمات الحكومية الرسمية التي تهتم بقضايا السياسات العليا؛ مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. الا أن المنظمات غير الرسمية تظل ذات أهمية كبيرة في هذه المجالات، نظرًا إلى كون الأزمات المعاصرة المتعلقة بالأمن تتطلب حلولًا وتحركات سريعة، ومن ثم، تفضل الدول الترتيبات غير الرسمية في كثير من التحركات حيال بعض القضايا الأمنية، حيث تؤدى المرونة التي تتمتع بها المنظمات غير الرسمية إلى جعلها ملائمة للاستجابة لما يطرأ من تحديات جديدة.

يتضح مما سبق أن المنظمات الحكومية غير الرسمية تنطوي على قدر كبير من المرونة، والسرعة، وعدم الالزام، الأمر الذي يجعلها خيارًا مثاليًا للدول متى كانت هناك حالة من حالات عدم اليقين في العلاقات الدولية. حيث تعدُّ هذه المنظمات بمثابة المنتديات محدودة الخطورة للتشاور بشأن القضايا الدولية الحساسة. كما أنه نظرًا إلى انخفاض التكاليف المرتبطة بالمنظمات غير الرسمية، فإن بعض الدول تفضل أحيانًا أن تقوم باستغلال المنظمات غير الرسمية لتنظيم تفاعلاتها. وفى بعض الأحيان تقوم الدول باستخدام المنظمات غير الرسمية كبديل للمنظمات الرسمية، بل أنها في أحيان أخرى تقوم باستعمالها كمكمل الى جانب المنظمات الرسمية. وكلها خيارات متاحة تعتمد على رؤية الدولة للمنظمة الأفضل من أجل تحقيق المصلحة المرجوة.

3. البريكس: نموذج للمنظمات الحكومية غير الرسمية؟

تظهر دول البريكس كأقطاب جديدة للتنمية نظرًا إلى ما تحققه من نمو اقتصادي عالمي، وفى هذا السياق، تبرز أهمية تعرُّف مجموعة البريكس وبحث ما إن كان يمكن عدّها نموذجًا للمنظمات الحكومية غير الرسمية. ومن ثم، ستسعى الدراسة في ما يلي إلى تطبيق سمات المنظمات الحكومية غير الرسمية على البريكس.

3.1 نشأة البريكس

تعد مجموعة البريكس استمرارًا للتقليد الذي تم ترسيخه منذ عام 1955، وذلك عندما اجتمع قادة دول آسيا وأفريقيا في مؤتمر باندونج التاريخي لحشد قوتها الجماعية في سياق الحرب الباردة وتأكيد وجودها في النظم الدولي. وتعد كلمة "بريكس" BRICS هي اختصار للحروف الأولى الأجنبية من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، الا وهي؛ البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب افريقيا، وانضمت دولة جنوب افريقيا الى المجموعة في عام 2010، ومنذ ذلك الحين، أصبحت تسمى بريكس بدلًا من "بريك" قبل انضمام جنوب افريقيا. ولقد عقدوا قمتهم الأولى في عام 2009، وانضمت إليهم جنوب افريقيا لاحقًا، وباتوا خمسة دول بحلول عام 2010.

ويمكن تعريف البريكس بكونه مجموعة في العلاقات الدولية تضم عددًا من الدول التي تحتفظ بعلاقة دبلوماسية قوية. حيث تضم خمسة اقتصادات ناشئة وصناعية كبيرة وسريعة النمو كما تمثل دولها نحو 30% من مساحة العالم. ويرجع الأصل في نشأة البريكس وبروز ذلك المفهوم الى نهاية عام 2001، وذلك عندما قام جيم أونيل Jim O'Neill كبير الخبراء الاقتصاديين لدى مؤسسة جولدمان ساكس The Goldman Sachs Group - وهي مؤسسة خدمات مالية واستثمارية أمريكية متعددة الجنسيات، وتعد من أشهر المؤسسات المصرفية في العالم أجمع- بصياغة مصطلح "بريك" لوصف "الأسواق الناشئة" في البرازيل وروسيا والهند والصين في إحدى دراساته المنشورة. حيث تنبأ في الدراسة بأن دول البريك (البرازيل- الصين- الهند- روسيا)، يمكن أن تكون من بين الاقتصادات الأكثر أهمية في العالم بحلول عام 2050، وأنها ستتفوق على مجموعة الدول السبعة في النمو الاقتصادي وأن حصتها من الناتج المحلى الإجمالي العالمي سوف تزداد.(Miller, 2021) واليوم، يمكن رؤية التأثير المتنامي للبريكس بوضوح على الساحة الدولية في العديد من المجالات كالاقتصاد، والسياسة، والتنمية، والثقافة. حيث باتت دول البريكس تمتلك تأثيرًا كبيرًا في الشئون الإقليمية والعالمية.

ففي ما يتعلق بالصين، يعدُّ الاقتصاد الصيني هو ثاني أكبر اقتصاد على صعيد العالم، حيث شهدت الصين معدل نمو متوسط بنسبة 9,52%بين عامي 1989 و2019. وتعدُّ الصين هي ثاني أكبر اقتصاد بالنظر الى الناتج المحلى الإجمالي (الأسمى) الخاص بها، الذي يبلغ نحو 16,86تريليون دولار أمريكي، وذلك وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2021 (GDP, 2022).

أما عن الهند، يعد الاقتصاد الهندي سادس أكبر اقتصاد على صعيد العالم بإجمالي ناتج محلى يبلغ 2,94 تريليون دولار، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي عام 2021، متجاوزًا بذلك فرنسا (GDP, 2022). وتعدُّ الهند من أقوى الاقتصادات على صعيد العالم، وأكثرها نموًا على صعيد العالم، وتشير التوقعات الاقتصادية الى أنه بحلول عام 2050، سوف يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الثالثة بعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية (Venkatapuram, 2012).

وبالنسبة للبرازيل، يحتل الاقتصاد البرازيلي المرتبة الـ 12 على صعيد العالم، استنادًا على الناتج المحلى الإجمالي (الأسمى)، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي عام 2021. وتتمتع بالاقتصاد الأكبر على مستوى أمريكا اللاتينية، مع ناتج محلى إجمالي يقدر بنحو 1,645 تريليون دولار. كما تعد البرازيل هي الدولة الأكبر في أمريكا اللاتينية، وأكثرها اكتظاظًا بالسكان. وتمتلك الدولة ما يقدر بنحو 21,8 تريليون دولار من الموارد الطبيعية (GDP, 2022).

أما عن روسيا، يمكن القول إن روسيا هي الدولة الوحيدة ضمن دول مجموعة البريكس التي يمكن وصفها بكونها دولة تسعى إلى معاودة صعودها، وليست دولة صاعدة، فهي تسعى إلى الصعود مرة أخرى والسيطرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية. وبصفتها الدولة الخليفة للاتحاد السوفيتي السابق، يمكن القول إن روسيا اعتادت أن تكون واحدة من ضمن الدول الأقوى على مستوى العالم، وفى نفس الوقت تحرص على بناء شراكات مع الاقتصاديات الصاعدة. كما تحرص روسيا على الحفاظ على نفوذها التقليدي وتأثيرها في أوراسيا. وتتمتع روسيا باحتياطات المعادن والطاقة، الأمر الذي يساعد في توجيه اقتصاد الدولة الى حد كبير. ويحتل الاقتصاد الروسي المرتبة الـ11 على صعيد العالم، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2021، بناتج محلى أجمالي (اسمي) يقدر بـ 1,647 تريليون دولار أمريكي.

في ما يتعلق بجنوب افريقيا، فوفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2021، يحتل اقتصادها المرتبة الـ 33 على صعيد العالم، استنادًا الى الناتج المحلى الإجمالي (الأسمى) الخاص بها. وتعدُّ جنوب افريقيا هي آخر الدول المنضمة لمجموعة البريكس، في عام 2010. وفى حقيقة الأمر، على الرغم من كون اقتصادها هو الأصغر ضمن الدول أعضاء مجموعة البريكس، الا أنها تتمتع بالاقتصاد الأقوى على صعيد القارة الأفريقية، وتعدُّ هي العضو الافريقي الوحيد في مجموعة العشرين.G20 وبعد نهاية فترة الفصل العنصر (الابارتيد)، في عام 1994، تمكنت جنوب افريقيا من التحول نحو نظام ديموقراطي والانخراط مع باقي دول العالم. ومنذ ذلك الحين، تتمتع الدولة بقدر مستقر من التأثير الاقتصادي والسياسي.

من ثم، يتضح مما سبق وزن مجموعة البريكس المهم في الاقتصاد العالمي، حيث أظهرت دول البريكس قدر من الثبات والقوة في مواجهة الأزمات المالية العالمية التي طرأت مؤخرًا، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (Venkatapuram, 2012). وتشير التوقعات الاقتصادية، أنه بحلول عام 2050، سوف تصبح اقتصاديات دول البريكس في مقدمة الاقتصادات العالمية، فمن المتوقع أن تحتل الصين المركز الأول استنادًا على الناتج المحلى الإجمالي، يلي ذلك الهند في المرتبة الثانية، والبرازيل في المرتبة الخامسة، وروسيا في المرتبة السادسة.(PWC, 2022)

ولقد اكتسبت دول البريكس تلك المكانة المهمة على الساحتين الإقليمية والعالمية بفضل العديد من التحركات، منها على سبيل المثال إنشاء بنك التنمية الجديد New Development Bank، وغير ذلك من المؤسسات المالية الصاعدة التي باتت تنافس البنك الدولي والبنوك الإقليمية التقليدية المختلفة (Lisk, 2020). ومن ثم، بات ينظر الى دول البريكس كقاطرات جديدة للنمو الاقتصادي العالمي، حيث توفر قوة دفع جديدة للتعاون الاقتصادي العالمي. فوفقًا لصندوق النقد الدولي، عملت التجارة والاستثمار من جانب دول البريكس مع البلدان منخفضة الدخل كنظام دعم رئيسي في أعقاب الأزمة المالية العالمية. فخلال السنوات الماضية، عملت حكومات الدول الخمس بما تمتلكه من قوة اقتصادية جديدة، على تدعيم مكانتها في النظام الدولي، وذلك إما من خلال تعزيز قوتها عبر المنظمات الرسمية القائمة مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو من خلال تعزيز العمل عبر المنظمات غير الرسمية من أجل تحدى الوضع السياسي الدولي التقليدي الراهن (Bliss, 2010).

يعكس انخراط دول البريكس في مجال العلاقات الدولية حقيقة أنه لا يمكن الاعتماد فحسب على الهياكل التقليدية القائمة منذ فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، فالقوى الصاعدة في القرن الحادي والعشرين بات لديها القدرة على تغيير الهياكل التقليدية الى هياكل جديدة تركز على القضايا التي تهم أكبر فئة من المواطنين حول العالم (Lisk, 2020).

توضح العناصر السابقة الأهمية الاستراتيجية لمجموعة البريكس وما تلعبه من أدوار على الساحة الدولية. ومن ثم، سوف يكون من المهم اختبار انتماء البريكس لمصاف المنظمات الحكومية غير الرسمية.

3.2. سمات البريكس

يتسم البريكس بمجموعة من السمات، يمكن الإشارة الى بعض منها على النحو التالي:

3.2.1. التوقعات المشتركة حول الأهداف

في حقيقة الأمر، لا يوجد اتفاق قانونى رسمي معلن ما بين الدول أعضاء البريكس، بل يتشارك أعضاء البريكس في مجموعة من التوقعات حول

الهدف الذي يجعلهم يجتمعون سويًا. وتبرز الأفكار المحركة لتجمع البريكس عبر الإعلانات والبيانات والتصريحات التي يتم إصدارها على خلفية ما يتم تنظيمه من اجتماعات وقمم ما بين ممثلي الدول الأعضاء (Lisk, 2020).

ويعد الهدف الأساسي المحرك لمجموعة البريكس هو التصدي للهيمنة الغربية، حيث ترفض الدول الأعضاء على وجه الخصوص الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية. كما تسعى إلى حماية ذاتها واستقلاليتها على الساحة الدولية، بما يكفل لها التحرك واتخاذ قراراتها بحرية مطلقة على الساحة الدولية. كما ترى الدول الأعضاء أن تعاون الجنوب-الجنوب يعدُّ أداة لكسب مزيد من الحلفاء، والتأثير على الدول النامية. كما تعلن أنها تتبنى نهج غير تدخلي، وتؤكد على الحاجة لنظام عالمي يحترم تعددية الأنظمة السياسية ومراحل تطور الأنظمة المختلفة. كما تؤكد الدول الأعضاء على ضرورة إضفاء قدر من العدالة على النظام المالي العالمي، وأن يكون ممثلًا لكافة الدول، بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية. والى جانب تلك الأهداف المحركة، لدى البريكس مجموعة من الأهداف الأخرى كتقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء وغير الأعضاء، والتعاون مع الدول الأعضاء من أجل التجارة والتنمية، ودعم المشروعات والبنية التحتية للدول الأعضاء، والتعاون الاقتصادي.

3.2.2. مجموعة من الدول الأعضاء

تعدُّ الدول هي الأعضاء الأساسية لمجموعة البريكس، حيث يضم البريكس خمسة دول تلعب الدور المحوري في سياق المنظمة. وتقوم هذه المجموعة على أساس موضوعي، الا وهو رفض الهيمنة الغربية. وتقوم الدولة التي تترأس المجموعة بتنظيم القمم وتقوم باستضافتها. وفى أعقاب كل قمة، يتم التنسيق من أجل اختيار الدولة التي ستقعد القمة المقبلة، حيث تعقد القمم على نحو سنوي.

3.2.3. اجتماعات دورية منتظمة دون أمانة عامة

تعقد مجموعة البريكس اجتماعات متكررة دون إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي عليها، حيث تفتقر المجموعة لوجود أمانة عامة، كما تفتقر لوجود مقرات ثابتة على غرار المنظمات الحكومية الرسمية. وعلى الرغم من عدم وجود سكرتارية، الا أن الدول الأعضاء تقوم بعقد اجتماعات دورية سواء كانت على صعيد رؤساء الدول أو الوزراء. وعلى النحو ذاته، نجد أن البريكس كمنظمة حكومية غير رسمية مرنة، يتفاوض أعضاؤها عبر منتدياتهم بصورة مكثفة مع الدول الأقوى ومع المنظمات الرسمية الأخرى، الأمر الذي يوضح محورية الأدوار التي تقوم بها هذه المنظمات على الساحة الدولية.

ويعقد تجمع البريكس اجتماعات سنوية منذ عام 2009، وتضم هذه الاجتماعات الدول الأعضاء وتناقش العديد من القضايا المحورية.(P.A., 2012) وتتناوب الدول الأعضاء على استضافة الاجتماعات والقمم المختلفة. ولقد تم عقد قمتان "للبريك" خلال عامي 2009 و2010. ولقد عقدت قمة "بريكس" الأولى في عام 2011. ولقد عقد الاجتماع الأول للبريكس في "ايكاترينبرج" بروسيا، وفى نهاية الاجتماع، تم إصدار إعلان يدعو الى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب وإصلاح النظام المالي العالمي. ومنذ ذلك الحين، اتخذت مجموعة البريكس العديد من الخطوات لزيادة تعاونها السياسي من خلال عقد قمم سنوية، فضلًا عن العديد من الاجتماعات على المستوى دون الوطني، مثل الاجتماعات بين بنوك التنمية، والمعاهد الإحصائية، ووزارات الصحة. ولقد عقدت القمة الثالثة عشر للبريكس في سبتمبر 2021 برئاسة الهند افتراضيًا عن بعد نظرًا إلى ظروف جائحة كورونا، وتم التأكيد فيها على أنه في إطار ترابط العالم في ظل ما يسوده من عولمة، فإنه لن يكون هناك أحد بأمان ما لم يكن الجميع بأمان. كما عقدت القمة الرابعة عشر افتراضيًا برئاسة الصين في يونيو 2022.

ومن ثم، يتضح مما سبق أن البريكس كتجمع يستوفى الشروط التي تجعله ينتمي لمصاف المنظمات الحكومية غير الرسمية. حيث أنه منظمة ذات طابع غير رسمي، يتفق أعضاؤها على مجموعة من الأهداف المشتركة التي تتمحور حول تحدى الهيمنة الغربية في النظام الدولي. ونجد أن الدول الأعضاء لا ترتبط برابط جغرافي أو إقليمي، ومن ثم، يمكن القول إن البريكس ينتمي الى مصاف المنظمات الحكومية الغير رسمية، أو بصيغة أخرى، المنظمات المرنة العابرة للقارات.

3.3. دو افع الانضمام للبريكس

في الواقع، هناك العديد من العناصر التي شجعت الدول أعضاء البريكس على العمل من خلال منظمة حكومية غير رسمية بدلًا من تفويض سلطاتها للمنظمات الحكومية الرسمية القائمة بالفعل في النظام الدولي، لعل أبرز هذه العناصر:

3.3.1. التمتع بعدم الالزام في إطار غير رسمي

حيث يسمح تجمع البريكس للدول التي يمثلها بمتابعة تحقيق الهدف المشترك المتمثل في توسيع نفوذها وتأثيرها في سياق العلاقات الدولية دون إلزام نفسها بأي اتفاقيات بموجب القانون الدولي. كما تكفل تلك الخاصية للدول الأعضاء بالتعبير عن رغباتهم المشتركة في الشئون العالمية وفى الوقت ذاته تجنب الخلافات حول قضايا محددة قد تؤدى الى انقسام هذه البلدان (Vabulas, 2014).

3.3.2. العمل المشترك في ظل الهياكل المختلفة

تمتلك الدول الخمس هياكل محلية مختلفة للغاية من حيث مستويات الديمقراطية وكيفية رؤيتها للعلاقة بين الدولة والسوق. حيث تختلف الأهداف السياسية والاقتصادية لهذه البلدان الى حد كبير، وتتبنى قيمًا مختلفة للغاية؛ فروسيا والصين عضوان دائمان في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الا أنهما لم تدعما تطلعات كل من البرازيل والهند في الانضمام لعضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولدول البريكس العديد من المصالح التجارية المتباينة؛ فالصين تمثل أكبر منافس تصنيعي لجنوب افريقيا، كما تمثل الهند أكبر منافس لها في مجال الخدمات. كما أن البرازيل وجّهت انتقادات صريحة لنظام العملة الصيني. ولا تقوم الدول أعضاء المنظمة بعمليات تبادل تجارى ما بين بعضها البعض بما يسمح بتشكيل كتلة تجارية. ومن الناحية الاستراتيجية، لا يوجد سوى القليل من القواسم المشتركة ما بين الدول الخمس، وهو وضع يتفاقم بفعل إرث الصراعات الثنائية والإقليمية المتواجدة ما بين هذه الدول. فالصين والهند، على سبيل المثال، كانت قد خاضتا حربًا في جبال الهيمالايا في الستينيات، ولم يتم فعل الكثير من أجل التغلب على التوترات ذات الصلة منذ ذلك الحين. وعلى النحو ذاته، لدى الصين وروسيا مشكلات حدودية عالقة في ما بينهم تتعلق بالصيد والهجرة. ومن ثم، يعدُّ الإطار غير الرسمي هو الأمثل لتلك المجموعة حيث يكفل العمل الدولي في ظل تلك الاختلافات. ذلك المزيج من المصالح المشتركة ولكن المتباينة، يخلق حافزًا قويًا لدى الدول الأعضاء لإنشاء منظمة حكومية غير رسمية للعمل من خلالها على الساحة الدولية، دون التقييد بما يفرضه القانون الدولي من قواعد ملزمة.

3.3.3. الحفاظ على توازن العلاقات الدولية

على الرغم من رفضهم للهيمنة الغربية، تسمح الطبيعة غير الرسمية للدول الأعضاء بمواصلة تعزيز علاقاتهم مع الغرب. على سبيل المثال تلتزم الهند بالاتفاق النووي المدني الموقع مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمعروف باسم الاتفاق 123؛ وذلك مع الاحتفاظ بكونها عضوًا في تحالف لا يلتزم في سياقه اثنين من كبار الأطراف (الصين وروسيا) بالقيم الديمقراطية، الا وهو البريكس. ومن ثم، نجد أن الهند في هذا السياق تنفذ عملية توازن دقيقة تسمح لها بتعزيز تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية وفى الوقت ذاته تعزيز شراكتها مع الدول التي تتعارض أهداف سياستها الخارجية مع أهداف الولايات المتحدة الأمريكية. وكونها جزءًا من كتلة البريكس غير الرسمية، فإن هذا الأمر يسمح للهند أيضًا بدعم والإبقاء على تقاليدها المتمثلة في عدم الانحياز.

3.3.4. تجنب تكاليف السيادة

تسمح الطبيعة غير الرسمية للبريكس للدول الأعضاء بتجنب تكاليف السيادة التي قد تترتب على تفويض سلطتها لأمانة منظمة حكومية رسمية وما ينطوي على ذلك من بيروقراطية. ومن ثم، يوفر تجمع البريكس آلية بديلة مهمة للقوى الناشئة من أجل السعي وراء مصالحها الجماعية دون حصر نفسها في سياق التزامات باهظة التكلفة.

3.3.5. الحفاظ على المرونة

تعدُّ منظمة البريكس واحدة من أبرز الآليات غير الرسمية التي تلجأ اليها القوى الناشئة من أجل التحايل على القيود الموجودة في النظام الدولي والمنظمات الحكومية الرسمية. ففي إطار البريكس، اختارت الدول الأعضاء أن تنظم نفسها على نحو فعال وأن تنسق مواقفها الدبلوماسية والتفاوضية بشأن مجموعة من القضايا في إطار منظمة حكومية غير رسمية.

في حقيقة الأمر، شجعت تلك المميزات العديد من الدول لإبراز رغبتها في الانضمام لمجموعة البريكس بغية تعزيز مكانتها الدولية وتوسيع فرصها في الحصول على استثمارات أجنبية في العديد من المشروعات. وتعد الأرجنتين إحدى الدول التي تسعى إلى الانضمام الى مجموعة البريكس، الأمر الذي يرجع لمجموعة من الأسباب؛ حيث تتمتع الأرجنتين بعلاقات تعاونية وطيدة مع الدول أعضاء المجموعة. كما أن الاقتصاد الأرجنتيني يمكن أن ينسجم مع الهياكل الاقتصادية للبلدان الخمسة، فضلًا عن كونه يعد مكملًا لاقتصاديات المجموعة، الأمر الذي من شأنه تعزيز مكانة البريكس في الاقتصاد العالمي. وفى حقيقة الأمر، إن انضمام الأرجنتين من الممكن أن يفتح الطريق أمام العديد من الدول النامية الأخرى لمحاولة الانضمام للمجموعة بما يساهم في تعزيز مكانة البريكس كمنظمة غير رسمية على الساحة الدولية.

الخاتمة:

وختامًا، يتضح مما سبق صعود المنظمات الحكومية غير الرسمية إلى صدارة مشهد التنظيم الدولي في أعقاب الحرب الباردة في ظل ما توفره من مميزات للدول الأعضاء مقارنة بالمنظمات الحكومية الرسمية. ولا يعنى هذا أن المنظمات الحكومية الرسمية قد فقدت أهميتها. فعلى المدى القريب، هناك العديد من الدول التي سوف تستمر في العمل من خلالها. فقد تعد المنظمات الحكومية غير الرسمية بديلًا لنظيرتها الرسمية، ومن ناحية أخرى، قد تعدُّ مكملة لعملها.

وتوصلت الدراسة بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية لمفهوم المنظمات الحكومية غير الرسمية في ظل تفسيرات النظرية النقدية في العلاقات الدولية، إلى أن البريكس يمكن أن يعد نموذجًا للمنظمات الحكومية غير الرسمية، حيث تعكس المجموعة العديد من سماتها وآليات عمل ذلك النمط من المنظمات.

ويمكن التكهن بأنه مع استمرار تفضيل القوى الصاعدة للعمل من خلال المنظمات الحكومية غير الرسمية، قد تصبح شرعية ومصداقية المنظمات الحكومية الرسمية موضع تساؤل متزايد. فبمرور الوقت، قد لا تتمكن الدول الغربية التي استفادت تاريخيًا من المنظمات الحكومية الرسمية من الاعتماد عليها في إطار التحديات المستجدة التي تواجه الأمن العالمي. الأمر الذي قد يدفع الدول المتقدمة لتفضيل العمل من خلال المنظمات الحكومية غير الرسمية. خاصة وأن هذه المنظمات تكفل العديد من المزايا مقارنة بنظيرتها الرسمية، وعلى رأسها المرونة التي تتسق والوتيرة السريعة للأحداث في مجال العلاقات الدولية، الأمر الذي وإن حدث، قد يحدث تحولًا استراتيجيًا في التنظيم الدولي.

References

Worth, O. (2015). *Rethinking hegemony*. Macmillan.

Booth, K. (2008). *Theory of world security*. Cambridge University Press.

Hayness, J., Hough, P., Malik, S., & Pettiford, L. (2017). *World politics: international relations and globalization in the 21st century*. (2nd ed.). SAGE Publications.

Abbott, K. W., & Snidal, D. (2000). Hard and Soft law in international governance. *International Organization,* 54(3), 421-456. https://doi.org/10.1162/002081800551280

Cooper, A. F., & Farooq, A. B. (2013). BRICS and the Privileging of informality in Global Governance. *Global Policy*, 4(4), 428-433. https://doi.org/10.1111/1758-5899.12077

Koremenos, B., Lipson, C., & Snidal D. (2001). The rational design of international institutions, *International Organization*, 55(4), 761-799. https://doi.org/10.1162/002081801317193592

Lisk, F., & Sehovic, A. B. (2020). Rethinking Global Health Governance in a changing world order for achieving sustainable development: the role and potential of the "rising powers". *Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences*, 13, 45-65. https://doi.org/10.1007/s40647-018-00250-2

P.A., J. (2012). BRICS: Advancing Cooperation and Strengthening Regionalism. *India Quarterly*, 68(4), 363-384. https://doi.org/10.1177/0974928412467249

Scaffardi, L. (2014). BRICS, a Multi-Centre "legal Network?". *Beijing Law Review*, 5(2), 140-148. http://dx.doi.org/10.4236/blr.2014.52013

Ullman, R. (1983). Redefining security. *International security*, 8(1), 129-153. https://doi.org/10.2307/2538489

Vabulas, F., & Snidal, D. (2020). Cooperation under Autonomy: Building and Analyzing the Informal Intergovernmental Organizations 2.0 dataset. *Journal of Peace Research*, 58(4), 859-869. https://doi.org/10.1177/0022343320943920

Westerwinter, O., Abbott, K.W., & Biersteker, T. (2021). Informal governance in world politics. *The Review of International Organizations*, 16, 1-27. https://doi.org/10.1007/s11558-020-09382-1

Bliss, K. (2010). Key players in Global Health "How Brazil, Russia, India, China, and South Africa are influencing the game: a report of the CSIS Global Health Policy Center. *Center for strategic and international Studies*. https://bit.ly/3Kt9aQB

Kaddar, M., Milstien, J., & Schmitt, S. (2014). Impact of BRICS investment in vaccine development on the global vaccine market. *Bulletin of World Health Organization*, 92(6), https://doi.org/10.2471/BLT.13.133298

Laidi, Z. (2011). The BRICS against the west. *CERI Strategy Papers*, 11. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2315108

PWC. (2017). The long view "How will the global economic order change by 2050?". PWC analysis for projections to 2050. https://pwc.to/3xfBthx

Vabulas, F. (2014). The BRICS and the Future of 'Informal' IGOs. *ISN ETH Zurich*. https://bit.ly/3jnWBdm

Vabulas, F., & Snidal, D. (2011). Informal intergovernmental organizations IIGOs. *APSA 2011 Annual Meeting Paper, Seattle*. https://ssrn.com/abstract=1900274

Venkatapuram, S. (2012). Shifting paradigm: How the BRICS are reshaping global health and development. *Global Health Strategies initiatives GHSi*. https://bit.ly/3DWK4Hh

Westerwinter, O. (2016). The Politics of Informal Governance. *University of St Gallen*. https://bit.ly/3rcpJZs

Buse, K., Harmer, A., and Kirton, J. (2018). BRICS: Counter-hegemony in global health? Retrieved from https://www.internationalhealthpolicies.org/blogs/brics-counter-hegemony-in-global-health/

GDP Ranked by country 2022. (2022). In World Population Review. Retrieved from https://bit.ly/3v4dD5U

Miller, M., C. (2021). Why BRICS still matters "BRICS may be a young institution, but it shouldn't be underestimated". *Foreign Policy*. Retrieved from https://bit.ly/3jmwoMq

Davies, M. (2014). IR theory: problem-solving theory versus critical theory? *e-international relations*. Retrieved from https://bit.ly/37hGdFn